المتكلم ، ولعل في مقدمة هذه النونات نون الوقاية التي يرددها المعربون حين يواجهون فعلا اتصلت به النون من آخره لتقيه من الكسرة اللازمة التي تقتضيها ياء المتكلم ، لأنّها صوت مدّ .

لقد التزمت اللغة هذه النون في آخر الفعل إذا اتصل به ضمير المتكلم المنصوب ، وذلك للحفاظ على حركة آخر الفعل ، لأن الياء تقتضي كسر ما قبلها ، فليس من كلمة تلحقها ياء المتكلم أو أيّة ياء ممدودة إلّا كان آخره متحركا مكسوراً ، وهذه الكسرة لازمة ، والفعل لا يدخله الكسر إذا كان لازماً ، نحو : أكرمتني ، وأكرمني ، ويكرمُني وأكرّمني ، وهكذا كل فعل تتصل به ياء المتكلم ، بل كل كلمة تتصل بها هذه الياء .

وكثر في الاستعمال إلحاق هذه النون الواقية بكلمات مبنية كبعض ما يسمّى «باسم الفعل» نحو : دراكني وتراكني ، وتلحق ما يسمى بالأحرف المشبهة بالفعل ، نحو : إن وكأنّ وليت ولعلّ ولكنّ ، يقال : إنّني ، وكأنّني وليتني ، ولعلّني ، ولكنّني . وقد يستغنى عن هذه النون هنا استخفافا ، فيقال : إنّي وكأنّي ولعلّي ولكنّي ، إلاّ (ليت) فلا تكاد النون تفارقها إذا اتصلت بها ياء المتكلم .

وتلحق بعض أدوات الإضافة ؛ منْ وعن . يقال : منّي وعنّي .

الثانيــة :

النون في المثنّى ، نحو : (كتابان) ، وفي الجمع الذي على حدّ المثنّى نحو (الزيدون ، الزيدين) ، لقد التزمت العربية هذه النون في المثنّى وجمع المذكر السالم لتقي المدّ الذي قبلها من القصر أو الحذف لسكونه وتطرفه .

إن علامة التثنية في المثنّى هي الألف وحدها ، لأن النون قد يستغنى عنها والدلالة على التثنية باقية ببقاء الألف وحدها ، نحو : هذان كتاباي ، وهذان قلماك ، ولم يعد فيها للنون وظيفة عند الإضافة فقد حلت الياء والكاف محلها ، وأبقتا على مد الألف ودلالتها على التثنية .

وإن علامة الجمع في (الزيدون والزيدين) هي الواو وحدها ، لأن النون فيه قد يستغنى عنها والدلالة على الجمع باقية ببقاء الواو ، نحو ، هؤلاء زيدوك ، ورأيت زيديك ، ولم يعد للنون هنا وظيفة فقد حلت الكاف في المثالين محلّها ، وأبقت على مدّ الواو ودلالتها على الجمع ، لأن الواو لم تعد متطرفة ، ولم تفتقر إلى واق . ولعلّ هذا هو ما كان يعنيه من كان يسمي هذه النون عمادا [مغني اللبيب 1 / 380] .

أما النحاة فقد غيروا يعربون هذه النون «بدلا من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد . [المقتضب 1 / 5] ، ونسب المتأخرون هذا الرأي إلى سيبويه ، فقد جاء في شرح الرضيّ على الكافية : «قال سيبويه : النون في الأصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معاً ، لأن حروف المدّ عنده حروف إعراب امتنعت من الحركة فجيء بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثمة» . [شرح الرضي على الكافية 1 / 31] .

وتردد هذا في كلام ابن الناظم ومن تابعه وحذا حذوه . [ينظر شرح ابن الناظم 15 . ابن يعيش 4 / 140 . شرح الاشموني 1 / 101] ولكن سيبويه لم يرسل الكلام على هذا النحو ، وهم إنما أخذوه عن المبرّد في المقتضب ، أما سيبويه فقد كان يقول : «وتكون الزيادة الثانية نونا كأنّها عوض لما منع من الحركة والتنوين» . [الكتاب 1 / 4] . فلم ينقل النحاة نص عبارته واكتفوا بقوله : (عوض لما منع من الحركة والتنوين) ، ولم يفطنوا لما كان سيبويه يعنيه بقوله : (كأنّها) .

الثالثــة :

النون في : يفعلان وتفعلان ، ويفعلون ، وتفعلون ، وتفعلين . لقد لحقت هذه النون هذه الأفعال لتقي ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة من القصر أو الحذف ، فلولاها لطرأ على هذه الأصوات ما يطرأ على سائر

آراء مطروحة للمناقشة

د. مهدي المخزومي

1 – رأي في مصطلح (المضارع)

(المضارع) :

مصطلح كان البصريون يطلقونه على الفعل الذي في أوله زائدة من الزوائد الأربع ؛ الهمزة والنون والياء والتاء التي عبر عنها النحاة بأحرف (أنيت) ، وهو ما كان على مثال أفْعَل ونفْعَل ويفعَلُ وتفعَلُ . وهو من أمثلة الفعل ، لاشك في ذلك .

كان (يفعل) فيما يرَى بعض الدارسين ، أقدم الأفعال . فهو أسبق وجوداً من (فعَل) أي ، الفعل الماضي وكان يقول : «ومن أغرب خصائص تاريخ اللغات السامية هو أن اللغات السامية الأولى لم يكن فيها إلا فعل واحد وهو ما نسميه بالمضارع ، وأما ما نسميه بالماضي فلم يكن موجوداً» [محاضرات كراوس 1944] .

وكانت هذه التسمية ، أعني التسمية بالمضارع قديمة قدم أوّل مصنّف في الدرس عرفه تاريخ العربية ، أعني : (الكتاب) ، فقد جاء في مقدمته ، وفي باب (مجاري أواخر الكلم من العربية) : «وحروف الاعراب للأسماء المتمكنة ، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أولها الزوائد الأربع ؛ الهمزة والتاء والياء والنون» . [الكتاب 1 / 3] .

والمقصود بمضارعته الاسم هو مضارعته لاسم الفاعل «وإنّما ضارعت (أي : الأفعال المضارعة) أسماء الفاعلين انّك تقول : إن عبد الله ليفعل ، فيوافق قولك : لفاعل ، حتّى كأنك قلت : إنّ زيداً لفاعل ، فيما تريد من المعنَى ، وتلحقه هذه اللام ، كما لحقت الاسم ، ولا تلحق (فعَل) اللام . [الكتاب 1 / 3] .

وجاء في الكتاب أيضاً : «اعلم أنّها – يعني الأفعال المضارعة – إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو اسم بني على مبتدأ ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب فإنّها مرتفعة ، وكينونتها ، في هذه المواضع ألزمتها الرفع» . [الكتاب 1 / 409] .

لقد اتّخذ النحاة من هذه المضارعة المتوهّمة ذريعة إلى إعراب (يفعل) ، وراح الدارسون يفسرون ويوجهون ، فقال أحدهم ، وهو أبو العباس المبرّد : «أنّ الأفعال إنما دخلها الاعراب لمضارعتها الأسماء ، ولولا ذلك لم يجب أن يعرب منها شيء ... وإنما ضارع الأسماء من الأفعال ما دخلت عليه زائدة من الزوائد الأربع التي توجب الفعل غير ماض ، ولكنه يصلح لوقتين ، لما أنت فيه ، ولما لم يقع . [المقتضب 2 / 1] .

إن تسمية (يفعل) بالمضارع تطبيق لفكرة العامل التي يبدو أنها راودت أذهان الدارسين مذ أول وإن لم تأخذ صيغتها المنطقية الجامدة إذ ذاك . كذلك يبدو أنّ فهم سيبويه للاعراب كان دون ما رسمه الخليل ، ويبدو أنّ الاعراب بمعنَى تحليل الجملة تحليلاً لغوياً أمر لم يستوعبه ذهن سيبويه ، وفي الكتاب أكثر من مثال يبيّن مدَى تصور هذا الدارس عن استيعاب مذهب أستاذه ، ولكن ليس هذا موضع بيانه وتفصيله .

ولم تعرف هذه التسمية عند غير البصريين قط ، فالكوفيون البغداديون منذ عهد الكسائي لم يعرفوا هذا المصطلح ولم يتردد على ألسنتهم ، ولا جرى على أقلامهم في صحائفهم وكتبهم وأماليهم ، وكانوا إذا أرادوا أن يعبروا عن (يفعل) قالوا : المستقبل .

وكان أبو العباس ثعلب (توفي سنة 291هـ) وهو خير من يمثل الدرس الكوفي البغدادي يقول : «الشروط كلّها يتقدمها المستقبل ، والماضي والدائم ، و(إن) لا يتقدمها إلّا مستقبلها» . [المجالس 231] ويعني بالمستقبل ما يعنيه النحاة المناطقة بـ (المضارع) .

وقال في موضع آخر : «فتحت مستقبلات وضع يضع ، وهب يهب وأشباهها لأنها من حروف الحلق» . [المجالس 360] ، ويعني بالمستقبلات (الأفعال المضارعة) .

وقال أيضاً : «وإذا كان الفعل يدوم فالماضي والمستقبل واحد ؛ صلى يصلي وصام يصوم . واحد» . [المجالس 388] .

وربما عبروا عنه ببنائه كناية عنه فقالوا : فعل يفعل ، وكان أبو العباس يقول : «من قال : إنه قام زيد لم يحذف الهاء ، لأن الهاء دخلت وقاية لفعل ويفعل ، فإذا سقطت كان خطأ ... انما قام زيد دخلت (ما) وقاية لفعل ويفعل ، فإذا سقطت (ما) كان خطأ أن يلي (أنّ) فعَل ويفعل» . [المجالس 272] .

ويبدو أن التسمية الكوفية البغدادية تجاوزت هذا الأفق إلى الآفاق البعيدة ، والى أفق الأندلس والمغرب الذي رعَى الدرس النحويّ الكوفي زمنا طويلا ، وقدّم للدرس أمثال ابن القوطية وابن القطاع والسرقسطي وابن مضاء وابن آجروم الصنهاجي ، لم يعرف أحد هؤلاء مصطلح (المضارع) ، وأكبر الظن أنهم لم يفهموه ، وإذا أرادوا أن يعبروا عنه قالوا : (المستقبل) ، أو كنّوا عنه ببناء (يفعل) ، كما كان الكوفيون البغداديون يفعلون ، وما رأيت فيما قرأت لهؤلاء من كتب أنهم ذكروا مصطلح (المضارع) .

قال ابن القطاع : «وليس في كلام العرب فعل ويفعَل بفتح الماضي والمستقبل مما ليس عينه ولا لامه حرف حلق إلّا حرف واحد لا خلاف فيه ، وهو أبى يأبَى» . [الأفعال 1/3] .

وقال أبو عثمان السّرقسطي ، وهو يبحث في ماضي الأفعال المضعفة ومستقبلها : «وما كان من هذا النحو مضاعفاً متعديا فإن مستقبله يأتي على (يفعل)» . [الأفعال 1 / 57] .

وقال : «مِتّ تموت ، ودِمت تدوم مكسور العين في الماضي ، ومضموم في المستقبل» . [الأفعال 1 / 61] .

إنّ الاستمساك بمصطلح (المضارع) يجرد هذا الفعل من أخصّ خصائصه ، وهو كونه صيغة زمنية «لأنه ليس في اسمه ما يشير إلى زمن من الأزمنة ، ولم يتشبث به البصريون والمتأخرون منهم خاصة إلاّ انسياقاً وراء فكرة العمل ، لأن التسمية بـ (المضارع) تعني أنّ هذا الفعل يضارع اسم الفاعل ، واسم الفاعل معرب فيترتب على ذلك ان يكون المضارع معربا ، وهكذا كان الأمر . أمّا وظيفة (المضارع) في الكلام ودلالته على الزمان بوصفه صيغة زمنية فأمر لم يعن به النحاة ، لأن شغفهم بفكرة العمل و(اكتشافهم) ما بينه وبين (اسم الفاعل) من مضارعة حالا دون اهتمامهم بوظيفته ، وصيغته ودلالته ، وهم أهم ما كان ينبغي أن يهتم به النحاة ، وهم يتناولون الجملة بالدرس ، ولم ينته إلينا من ذلك كلّه إلّا أن (يفعل) تضارع (فاعلا) فهي لذلك معربة ، وأن أنواع اعرابها هي الرفع والنصب والجزم ، وأن النصب والجزم انما يكونان بعامل لفظيّ . فالنصب بأن وأخواتها ، والجزم بلم وأخواتها ، أما عامل الرفع فمعنوي ، وهو عند البصريين وقوعه موقع الاسم ، كما مرّ في مقالة سيبويه ، وهو عند الكوفيين تجرده من الناصب والجازم .

وقد شغلونا عن الاهتمام بمعناه ودلالته ووظيفته وطريقة استعماله بهذه التعملات والتحلات ، ولذلك يتخرج الدارس في مدرسته أو معهده أو كليته ، وهو لا يعرف أين يستعمل (يفعل) وأين يستعمل (فاعل) ، ولا يعرف الفرق بين دلالة زيد ينطلق وزيد منطلق ، لأن شيئا من هذا لم يتناوله بالدرس طوال دراسته ، لأن الكتب التي وضعت بين يديه ، ومفردات المنهج التي أقرت له ومراجعه التي يرجع إليها من منظومات ومتون

وشروح وتعليقات لا تعلم نحواً ، ولا تعني بدلالة ، وكل ما جرّدت من أجله حدود جامعة مانعة ، وأحكام تتعلق بهذا العامل أو ذاك ، أو بهذا المعمول أو ذاك ، أو باجتماع عاملين على معمول واحد أو باشتغال العامل عن المعمول بضميره ، أو بنيابة المفعول عن الفاعل أو نيابة بعض علامات الإعراب عن بعض أو بإقامة المصدر مقام الفعل أو بتقدير عامل محذوف جوازا أو وجوبا ، أو بمصدر متصيد أو بمصدر مؤول ، أو بشواهد ملتوية مصنوعة أو مهجورة تتطلب تخريجا ، أو بنزاع بين فعلين يتطلب فصلا ، أو بالتعمّل في استخلاص الوجوه العقلية المحتملة للمسألة الواحدة ، أو التكاثر باكتشاف مئات الصور المستخلصة للصفة المشبهة باسم الفاعل ومعمولها حتّى بلغت عدتها أربعة عشر ألفا أو تزيد [شرح التصريح على التوضيح 2 / 86 البابي الحلبي] .

ومن المستغرب أن يذهب الكوفيون إلى اعراب (يفعل) مع أنهم لا يعرفون المضارعة ولا يقولون باسمية (فاعل) . وكان المبرد البصري يقول : «إن الافعال إنما دخلها الإعراب لمضارعتها الأسماء ، ولولا ذلك لم يجب أن يعرب منها شيء» [المقتضب 2 / 1] .

ولا يفسر الدارس هذا إلا بأن الكوفيين كانوا يتابعون البصريين ويقلدونهم بدون وعي .

أمعرب (يفعل) أم مبني ؟

ينبغي أن نفسر الاعراب تفسيرا جديدا بعيدا عن جميع الاعتبارات المنطقية ، والعقلية ، فلم يعد الدرس النحوي يحتمل هذا التمحّل الذي عاناه طوال هذه القرون .

لم يعد الدارس ينظر إلى الاعراب ، كما كان النحاة المتأخرون ينظرون إليه ، لم يعد «الاعراب أثرا ظاهرا أو مقدرا يجلبه العامل في آخر المعرب» . [شرح ابن الناظم ص 10] ، لأن الدرس النحوي لا يعرف العامل ، بل يأباه ، وينكره ، الاعراب ، كما ينبغي أن يفهم هو : بيان ما للكلمة في أثناء الجملة من معنى إعرابي أو ما لها من وظيفة لغوية تؤديها . والمعاني الاعرابية التي تقتضي أن تتغير أواخر الكلم في الجملة بمقتضاه هي : الإسناد ، والإضافة ، والمفعولية ، وما كان من هذا القبيل . فخالد في قولنا : أقبل خالد ، ورأيت خالداً ، ونظرت إلى خالد ، قد تغير آخره لتغيّر المعنى الاعرابي الذي تحمّله ، فهو مسند إليه (فاعل) في الجملة الأولى ، و(مفعول) في الجملة الثانية ، و(مضاف إليه) في الجملة الثالثة ، ولذلك لابد أن تتغير حركة آخره . إن الذي يتحمل هذه المعاني ، ويتغير آخره بحسبها من أقسام الكلمة هو الاسم وحده ، وليس للفعل ، ولا للكناية من ضمير وغيره ، ولا للأداة ، أو الحرف على حدّ تعبيرهم أن تتغير أواخرها . لأنها لا تتحمل شيئا مما تحمله (خالد) في الجمل الثلاث . فالمعرب إذن من أقسام الكلمة هو الاسم وحده ، وليس شيء من الأدوات والكنايات والأفعال ما يمكن أن يكون من قبيل المعربات .

ففعل المستقبل ، أو (يفعل) صيغة فعلية ، والفعل لا يتحمل من المعاني الاعرابية شيئا . فهو مبني لا محالة . ويجب أن يكون مبنيا ، ولذلك كان الدارسون على حق إذ ذهبوا إلى بناء (فعل) ، وكان ينبغي ألا يترددوا في القول ببناء المستقبل (يفعل) أيضا لولا تأثرهم بالمنهج الكلامي أو المنهج الأصولي الذي يجعل الاعتبارات المنطقية فوق كل اعتبار ، لولا توهمهم أن تغير أواخر المستقبلات انما كان بتأثير الادوات المختصة به كالنواصب والجوازم . ان القول بعمل الادوات المختصة تعمّل منطقي لا مكان له في الدرس النحوي اليوم ، إلا أن آخر (يفعل) يتغير فيفتح مرة ، ويضم مرة ، ويعدم الحركة مرّة أخرى ، ففسّر هذا التغير بتأثير العامل ، وغير الدارسين يرددون هذا متابعة وتقليداً ، ولم يلتفتوا إلى ما يتّسم به (يفعل) من إبهام في الدلالة على الزمان ، لأنه يستعمل بلفظ واحد للحال والاستقبال ، وهذا هو ما يجعل آخر (يفعل) يتغيّر . وقد فطن الدارسون لذلك ، وكان أبو بكر بن السراج ، فيما يظن ، من أوائل من حاول أن يجلو الإبهام عن هذا الفعل ، فقال في شرح الفعل : «الفعل ما دل على معنى وزمان ، وذلك الزمان إما ماضٍ وإما حاضر وإما مستقبل ، فالماضي كقولك : صلّى زيد» يدلّ

على أن الصلاة كانت فيما مضى من الزمان ، والحاضر نحو قولك : «يصلي» يدل على الصلاة وعلى الوقت الحاضر ، والمستقبل نحو : «سيصلي» يدل على الصلاة ، وعلى أن ذلك يكون فيما يستقبل» . [كتاب الأصول في النحو 1 / 41] ووضح رأيه هذا بقوله : «فإذا قلت سيفعل ، أو سوف يفعل دلّ على أنك تريد المستقبل ، وترك الحاضر على لفظه لأنه أولى به» [نفسه] . وغلبت الضمة في تحريك آخره ، وإذا فتح آخره كان للمستقبل ، وليس في العربية (يفعل) مفتوح الآخر الا كان مستقبلا .

ومما يدل على أن العربية نحت هذا المنحَى أن الفعل ينصب بعد (اذن) إذا كان مستقبلا ، ويرفع إذا كان حالاً ، وكان النحاة يمثّلون له بقولهم : «إذن أظنك صادقا» بالرفع في جواب من يقول : أحبّك . وأنّ الفعل بعد (حتّى) لا ينصب إلا إذا كان مستقبلا ، فإذا أريد به الحال رفع نحو قولك : (سرت حتّى أدخُلُها) إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول . [شرح الاشموني 3 / 303] ، وكان ابن مالك يقول :

ولو (حتّى) حالاً أو مؤوّلا
به ارفعنّ وانصب المستقبلا

وعلى هذا قراءة نافع قوله تعالى : «وزلزلوا حتّى يقولُ الرسول» بالرفع على تأويله بالحال . [شرح الأشموني 3 / 303] وينصب (يفعل) بعد اللام تعليلاً أو جحوداً ، وبعد (كي) ، وبعد (أو) وبعد الفاء ، وبعد الواو وبعد (حتّى) حين يكون مستقبلا ، فإذا كان للحال كان مرفوعاً ، ولا يلتفت إلى ما زعموا من أن الفعل منصوب بأن مضمرة جوازاً أو وجوباً ، لأن (أن) هذه التي زعموا أنها هي الناصبة إنّما يؤتى بها لتؤدّي وظيفة لغوية غير النصب ولم تكن لتكون عاملة لانتفاء (العامل) أصلا .

ومما ينفي وجود العامل ، وينفي أن تكون (أن) ناصبة : نصب الفعل في مواضع كثيرة بدون (أن) ، وذلك كقولهم : (خذِ اللص قبل يأخُذَك) و(مُره يحفِرَها) و(تسمع بالمعيدي لا أن تراه) ، وقراءة الحسن قوله تعالى : «قل أفغير الله تأمروني أعبُدَ» ، وقول عامر بن جوين الطائي :

فلم أر مثلها خباسة واحد
ونهنهت نفسي بعدما كِدْتُ أفعلَهْ

وقول طرفة :

ألا أيهذا الزاجري أحضُرِ الوغَى
وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

بنصب (يأخذك ، ويحفرها وتسمع وأعبد وأفعله وأحضر) ، ووروده في الشعر ، وفي الكلام ينفي أن يكون حذف (أنْ) فيه للضرورة ، كما قالوا حين تناولوا بعض الأبيات بالدرس ، كبيت عامر الطائي ، وهو من أبيات الكتاب ، ولم ينصب شيء من ذلك إلا لأن المراد بـ(يفعل) فيه المستقبل .

ويبدو أن الأصل سليم ، وأنّ الاستعمال الكثير الواسع يؤيده ويصححه ، ولا يلتفت إلى ما يتأولون من حذف (أن) على قلة وشذوذ ، أو من إضمارها ، لأن «النواصب» الأربع لم يطرد نصب الفعل بعدها ، وقد مرّ بنا أن الفعل يرفع بعد (إذن) إذا أريد به الحال ، ولا ينصب إلاّ إذا أريد به الاستقبال .

فإذا لم يرد به الحال ولا الاستقبال سكن آخره سواء أريد به الماضي كقولنا : لم يفعل ، ولّما يفعل أم لم يرد فيه إلى زمان ، كقولنا : ليدخُل خالد الصفّ ، أو لا تدخُل يا خالدُ الصفّ ، وقولنا : إن يدخل خالدٌ ادخُلْ معه .

فتغيّر آخر (يفعل) لم يكن لتغيّر معانيه الإعرابية ، لأنه لا يتحمّل شيئا منها ، وإنما رفع ، وحرّك آخره بالضمة لتخصيص زمانه بالحال . وحرّك آخره بالفتحة لتخصيص زمانه بالمستقبل ، فإذا دل على الماضي ، أو لم يدل على زمان أصلا سكن آخره .

2 – رأي في نون الوقاية ، والواقيات الأخريات

1) نون الوقاية ، وهي ثلاث نونات :

الأولى :

النون التي تقي ما تلحقه من كسرة لازمة تقتضيها ياء

أصوات المدّ المتطرفة ، فنحن «نعرف من الدراسات اللغوية أن حروف اللين (لعله يريد : المدّ) أو الحركات الطويلة تخفف أو تحذف ، إذا وقعت في نهاية الكلمات ، لذلك حذف العرب الألف من ضمير المتكلم (أنا) فقالوا : أنَ بنون مفتوحة» . [دراسات في اللغة العربية — نامي ص 82] وهذه النون باقية مادام حذفها يؤدي إلى إخلال في المعنى ، فإذا أمن اللّبس حذفت ولم يعد لبقائها جدوى ، وذلك إذا سبق هذه الأفعال أداة النفي في الماضي ، (لم .. لما) أو الأدوات التي تدخل على (يفعل) إذا كان للمستقبل ، (لن ، أن ، إذن).. أقول : تحذف النون إذا دخل على هذه الأفعال أداة النفي التي ينفي بها الماضي ، (لم) ، لأن (يفعل) إذا انصرفت إلى الماضي جزمت ، وجزم (يفعلان ويفعلون وتفعلين) ، لا يكون ، لوجود الألف التي تجعل اللام مفتوحة ، والواو التي تجعل اللام مضمومة ، والياء التي تجعل اللام مكسورة ، فلو تعرضت لما تتعرض له الأصوات المتطرفة من قصر لبقيت الفتحة والضمة والكسرة التي هي من الألف والواو والياء ، فلا يلتبس (يفعل) المرفوع بـ (يفعل) المنصوب أو المجزوم .

فنون الوقاية في (يفعل) للواحد تقي آخره من الكسرة اللازمة ، وفي (يفعل) المتصل بألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة تقي آخره الذي هو مدّ من القصر أو الحذف .

ولعل من هذا القبيل إلحاق النون في بعض لهجاتنا بمستقبلات الأفعال الجوف، نحو : (أقومَن، أروحَنْ، أصومَنْ ، أجولَنْ ، أريدَنْ ، أجيبَنْ ، أنامَنْ)، أو مستقبلات الأفعال الثلاثية المضعفة ، نحو (أمدَّنْ ، أردَّن ، أسدَّن ، أحبَّنْ) ، ولم تلحق هذه النون هنا استخفافاً ولا توكيداً ، وإنما جيء بها ، في أكبر الظن ، لتقي ما قبلها من الحذف ، لأنه ساكن متطرف والصوت إذا تطرف كان عرضة للسقوط مدّاً كان أم غير مدّ .

2) الهمــزة :

وتأتي الهمزة في كثير من المواضع واقية لصوت مدّ يراد الحفاظ على مدّه ، ومن أكثر هذه المواضع شياعاً :

1 — ألف التأنيث الممدودة ، نحو : حسناء وصحراء وبيضاء ، ونحو ذلك . فالألف في هذه ونحوها هي ألف التأنيث ، وهي العلامة اللفظية الثانية التي تدخل على الاسم لتأنيثه ، والعلامة اللفظية الأولى هي هاء التأنيث التي ترسم هكذا : (ــة . ة) ، وهي التي تنقلب تاء في الوصل .

ألف التأنيث في العربية ألفان ، ألف مقصورة كألف (ليلى) و(نجوى) و(ذكرى). وألف ممدودة كألف (سمراء) و(حمراء) و(حوّاء) وغيرها مما مثلنا به وما لم نمثل به . ولا فرق بين الألفين إلا في الكمّ ، فكلاهما صوت مدّ ساكن ، ولكنّ الممدودة أطول من المقصورة ، بل هي المقصورة مطلت حتّى صارت بمنزلة ألفين . وكان النحاة يفرقون بينهما فيقولون : «الألف المفردة وهي المقصورة كحبلى ، وألف قبلها ألف فتقلب هي همزة ، وهي الممدودة كحمراء» . [شرح الاشموني 3 / 93] ولذلك كانوا إذا تكلموا في هذه الهمزة قالوا : هي بدل من ألف التأنيث .

هاتان الألفان متطرفتان ، وهما ساكنتان فهما عرضة لأن يجور الاستعمال ، ووصل الكلام عليهما ، وعلى الممدودة خاصة فتتعرضا لتقصير أو سقوط ، واستطاعت اللغة أن تكسُع الكلمةُ المختومة بألف تأنيث ممدودة بما يقيها ذلك ، وهي الهمزة ، ووظيفة هذه الهمزة بعد الألف هي وقايتها جور الاستعمال وتعرّضها للسقوط أو القصر .

ولماذا الهمزة :

وإنما اختيرت الهمزة لوقاية الألف الممدودة ، لأنّها من مخرج الألف ، ومخرج الألف متسع لهواء الصوت «وليس شيء من الحروف أوسع مخارج منها ، ولا أمدّ للصوت فإذا وقفت عندها لم تضمها بشفة ولا لسان ، ولا حلق كضمّ غيرها ، فيهوى الصوت إذا وجد متّسعا حتّى ينقطع آخره في موضع الهمزة» . [الكتاب 2 / 285] .

ومن أجل هذا كان ناس من العرب يقولون في الوقف على كل ألف : «رأيت رجلأ ، فيهمز ، وهذه حُبْلأ فيهمزون لقرب الألف من الهمزة حيث علموا أنهم سيصيرون إلى موضع الهمزة» . [الكتاب 2 / 285] .

فالهمزة في الممدودات إنما تنشأ عن قطع الألف بعد مدّها ، وليس وجيها ما ذهب إليه النحاة ولاسيما المتأخرون أنّ الهمزة في صحراء وحمراء بدلٌ من ألف التأنيث ، ولا علاقة للهمزة بالتأنيث ، وعلامة التأنيث في صحراء وحمراء هي الألف وحدها ، أما الهمزة فواقية ، تقي الألف الممدودة القصر أو الحذف .

2 — **واو الجماعة في الفعل** ، وتصحب الهمزة واو الجماعة في الفعل نحو : الحجّاج وصلوا ، والمسافرون لم يعودوا وعودوا أنتم من حيث أتيتم . وتمتاز الواو والدال على الجمع بشيء من الطول ، فهي ضمة ممطولة ، كالألف في ليلى إذ كانت فتحة ممطولة ، ولابد لهذه الواو من الهمزة بعدها ليسلم لها المدّ والمطل ، أو لابدّ أن تظهر بعدها الهمزة ، لأنّ الهمزة إنما تنشأ بقطع صوت المدّ بعد مطله ، ولذلك رسموا هذه الهمزة الناشئة من مطل الواو بصورة ألف ، وهذا هو رأي الخليل وتفسيره ، وكان يقول : «إنهم لذلك قالوا : ظلموا» . [الكتاب 2 / 285] .

3) **الهـــاء** :

وتستخدم الهاء لهذا الغرض في مواضع :

1 — بعد نون المثنّى والجمع ، ونون يفعلان ويفعلون وتفعلين ، نحو : هما معلمانِهْ ، وهم معلمونَهْ ، وهما يفعلانِهْ ، وهم يفعلونَهْ ، وأنت تفعلينَهْ .. وهذه الهاء ساكنة وتلحق هذه الأمثلة في الوقف ، وهي التي تسمّى بهاء السكت .

وإنما تلحق الهاء هذه النون التي كانت هي واقية أيضا ، لأنها تسكن في الوقف «فكرهوا أن يسكن ويسكن ما قبله ، وذلك إخلالٌ به» [الكتاب 2 / 278] بل ذلك يؤدي إلى أن تتعرض النون للحذف لسكونها وتطرفها ، لأنّ وقوع الصوت في آخر الكلمة يعرّضه للتحوّل أو السقوط . [وافي .. علم اللغة ص 277] فأبقيت متحركة وكسعت بالهاء الساكنة .

2 — بعد المبنيات التي يراد الاحتفاظ بحركات أواخرهنّ إذا كان ما قبلهن ساكن ، نحو : أَيْنَهْ ، وضربتُهْ ، ونَمَّهْ ، وهلمَّهْ في قول الراجز : يا أيّها الناس ألا هَلُمَّهْ ، وكَيْفَهْ ، وليتَهْ ، ولعلَّهْ ، وانطلقتُهْ ، وأنَّهْ ، انما هي (أنّ) بمعنى (نَعم) في قول الشاعر :

ويـقُـلْـن شيبٌ قـد علا
ك وقد كبِرْت فقلت إنَّهْ

ومثل ذلك : كتابايَهْ ، وعصايَهْ ونحوهما ، لسكون ما قبل الآخر فيها .

3 — بعد ألف الندبة .. نحو : وايداه ، وارأساه ، واحر قلباه . انها هاء كسعت بها الألف الممدودة في آخر المندوب لوقايتها القصر ، ولولا هذه الهاء لم يتحقق المدّ للألف ، أو لم يسلم المطل فيها ، لأنها وقعت متطرفة ، والأصوات المتطرفة ، وخاصة أصوات المد ، عرضة للقصر ، وبالنادب حاجة إلى مدّ الألف لاسماع تفجعه أو ترجعه ، فاستعين بالهاء التي هي من مخرج الألف ، وكثيراً ما تبادلا المواضع .

ومن هذا القبيل كلمة (آه) وهي اسم صوت ممدود كسع بالهاء للحفاظ على المدّ ، ولازمت الهاء وهذا الصوت حتّى عدّت جزءاً من الصوت ، ثم اشتقّ منه تأوّه ، وكأنّ الهاء أصل من أصول الكلمة .

4 — وهناك أواق أخرى محدود استعمالهنّ ليس لهنّ من الشياع في الاستعمال ما للنون والهمزة والهاء ولذلك نكتفي بالإشارة إليها ، وقد رأيت في كلام أبي العباس ثعلب وفيما أملاه من مجالسه ما يمكنه أن نسلكه في الأواقي . قال أبو العباس : «ومن قال : إنه قام زيد لم يحذف الهاء ، لأن الهاء دخلت وقاية لفَعَل ويَفْعَل فإذا اسقطت كان خطأ .. إنما قام زيد . دخلت (ما) وقاية لفعل ويفعل ، فإذا سقطت (ما) كان خطأ أن يلي (إنّ) فعَلَ ويفعَلُ» . [مجالس ثعلب ص 272] .

فليست (ما) الكافة في اصطلاح البصريين ، المركبة مع (إنّ) في قولنا : انما يسافر خالد إلا واقية للفعل أن تدخل عليه .. كذلك ليست الهاء التي زعموا أنهاضمير الشأن في نحو : إنه قام زيد إلا من قبيل الواقيات ، وقد وقت الفعل أن تدخل عليه (إنّ) .

ويستطيع الدارس أن ينفذ منه إلى إلغاء إعراب مفتعل كان التلاميذ ولا يبرحون ينوءون به ، فلو أعربنا قولهم : إنه قام زيد ، فقلنا : إنه : أداة توكيد والهاء واقية ، وقام زيد فعل وفاعله ، ولم نتكلف أن نقول : إنّ من الحروف المشبهة بالفعل ،والهاء ضمير الشأن اسم إنْ ، وجملة قام زيد في محل رفع خبر (إنْ) إذن ليسّرنا الأمر لتلاميذنا وكان ذلك أعلق بنفوسهم ، وأدنَى إلى صفاء طباعهم .

3 – رأي في الألف والواو والياء والنون في الفعل

الألف في فعلا ، ويفعلان وتفعلان وافعلا ، والواو في فعلوا ويفعلون وتفعلون وافعلوا ، والياء في تفعلين وافعلي ، والنون في فعلْن ويفعلْن وتفعلْن أنتنَّ ، وافعلْن حروف لا أسماء ولا ضمائر ، ولكن النحاة ، ولاسيما المتأخرون غبروا يسلكونهنّ في الضمائر . وقد ترتب على هذا أنهم إذا واجهوا مثل قولنا : الرجلان سافرا أو الرجال سافروا ، أو النسوة سافرن أعربوا الاسم مبتدأ ، والألف والواو والنون فاعلين ، فإذا قيل : إذا الرجلان سافرا سافرت معهما أعربوه فاعلا لفعل محذوف مفسر المذكر ، ولا يجوز في نظرهم أن يكون فاعلا للمذكور ، لأن المذكور استوفَى فاعله وهو (الألف) الذي سلكوه الضمائر . والضمائر تقع موقع ما تشير إليه ، أو ما تكني عنه .

ومما ترتب على ذلك أيضاً ما تكلفوه في اعراب قوله تعالى : «وأسروا النجوَى الذين ظلموا» [الأنبياء 3] فقد استبعدوا أن تكون (الذين) فاعلاً لـ (أسروا) لأن ذلك إنما يمثل لغة قام القياس على خلافها ، بل وصفها بعضهم بأنها لغة ضعيفة. [مغني اللبيب 1 / 405] وهي لغة طيّئ أو لغة أزدشنوءة [مغني اللبيب 1 / 404 – شرح الاشموني 2 / 44] أو بلحارث [مغني اللبيب 1 / 404] .

وذهب جمهورهم ، أو المحققون منهم على حدّ تعبيرهم إلى أنّ (الذين) بدل من الواو ، أو إلى أنّ (الذين) مبتدأ مؤخر والخبر هو (أسروا النجوَى) . أو مبتدأ خبره قول محذوف ، والتقدير ، الذين ظلموا يقولون : هل هذا ... ، أو غير ذلك من توجيهات لا فائدة من ذكرها . [مغني اللبيب 1 / 405] .

لم تكن الألف والواو والياء والنون أسماء ولا ضمائر ، لم تكن أسماء لأنها ليست كالأسماء فليس لها معنى مستقل كما يقال ، وليس لها بنية الأسماء لأنها تتألف من صوت واحد ، ولم تكن ضمائر ، لأن الضمائر من حيث ما تعود عليه ، أو ما تشير إليه ثلاثة أنواع ، ضمائر المتكلمين ، وضمائر الغائبين ، وضمير المتكلم لا يكنَّى به إلا عن متكلم وضمير المخاطب لا يكني به إلا عن مخاطب ، وضمير الغائب لا يكنَّى به إلا عن غائب ، ولم نعرف أن ضميرا للمتكلم استعمل في المخاطب أو في الغائب ، ولا عرفنا ضميرا للمخاطب استعمل مكان ضمير للمتكلم أو للغائب ، ولا ضميراً للغائب كُنِّي به عن متكلم أو مخاطب ، ثلاث طوائف هي الضمائر ، وكل طائفة منها لا تستعمل إلا ضمن الحدود التي حددت لها .

أما الألف والواو والنون فقد استعملت للمخاطب والغائب بلفظ واحد . يقال : الرجلان يقبلان ، استعملت الألف هنا للإشارة إلى الغائبين ، ويقال : أنتما تقبلان . وهنا استعملت للإشارة إلى المخاطبين .

ويقال : الرجال يُقبلون ، والواو فيه ضمير جماعة الغائبين ، ويقال أقبلوا يا رجال ، أو أنتم تُقبلون والواو فيها ضمير جماعة المخاطبين .

ويقال : النسوة يتساءلْن والنون هنا لجماعة النسوة الغائبات ، ويقال : أقْبِلْن أيتها العاملات ، أو أنتُن تُقبلن ، والنون فيها لجماعة النسوة المخاطبات .

وليس شيء من الأسماء والضمائر يجري في الاستعمال

مثل هذا ، على أن الدارسين الأولين لم يكن لهم رأي صريح يفهم منه أنهن عندهم أسماء أو ضمائر .

فالواو حرف عند الأخفش والمازني ، [مغني اللبيب 1 / 404] .

والنون حرف عند المازني ، [مغني اللبيب 1 / 379] .

وقد وقف سيبويه موقفاً مترجّحاً بين الاسمية والحرفية ، فهنّ أسماء إذا تأخرن عن الأسماء ، نحو : الرجلان أقبلا . والرجال أقبلوا ، والنسوة أقبلن .. وهن حروف إذا تقدمن على الأسماء ، نحو : يقومان الرجلان ، ويقومون الرجال ، ويقمن الطالبات.. هن أسماء، لأنهنّ علامات إضمار، وهن أحرف لأنهن علامات للتثنية والجمع . [الكتاب 1 / 5 ، 6 ، 39] .

إن الذهاب إلى أن الألف والواو والنون والياء في يفعلان ويفعلون ويفعلن ، وتفعلين من الضمائر ، وهم ، وتكلف بعيد ، وخاصة ما ذهب إليه سيبويه ، لأننا لم نجد لما ذهب إليه مثالاً في الضمائر ، ولا في غير الضمائر .

وإذا تبين أن الأمر كذلك فالفاعل في قوله تعالى : «وأسروا النجوَى الذين ظلموا» هو (الذين) ، أو الناس الذين تقدم ذكرهم ، ولا وظيفة للواو إلا بيان أن الفاعل جماعة .

والفاعل في قول الشاعر :

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي
فأعرضن عني بالخدود النواظر

وهو «الغواني» والنون لبيان عدد الفاعل ونوعه .

والفاعل في قول الآخر :

تولى قتال المارقين بنفسه
وقد أسلماه مبعَدٌ وحميمُ

هو (مبعدٌ وحميم) ، ولحقت الألف الفعل لبيان أن الفاعل اثنان .

وليس بمقنع قول الفراء في توجيه إعراب الآية . قال الفراء : «وقوله : وأسروا النجوَى . إنما قيل : وأسروا ، لأنها للناس الذين وصفوا باللهو واللعب . و(الذين) تابعة للناس مخفوضة ، كأنك قلت : اقترب للناس الذين هذه حالهم ، وإن شئت جعلت (الذين) مستأنفة مرفوعة كأنك جعلتها تفسيراً للأسماء التي في أسروا ، كما قال : «فعموا وصموا ثم تاب الله عليهم ، ثم عموا وصموا كثيرٌ منهم» . [معاني القرآن 2 / 148] .

لأن إعراب (الذين) تابعة للناس مخفوضة يجعل الكلام والنظم مختلا ، وقد يكون رأيه في جعل (الذين) مستأنفة مقبولاً على أن يكون الفاعل هو الناس ، وقد تقدم له ذكر ، لا الواو ، لأن الواو ليست ضميراً ، ولكنها علامة جمع .

وذكر القرطبي الآراء المختلفة في إعراب (الذين) ، وختم كلامه بقوله : «وأجاز الأخفش الرفع على لغة من قال : (أكلوني البراغيث) ، وهو حسن . قال الله تعالى : «ثم عموا وصموا كثيرٌ منهم» . وقال الشاعر :

بك نال النضال دون المساعي
فاهتدين النبالُ للأغراض

وقال الآخر :

ولكن ديافيّ أبوه وأمّه
بجوران يعصرن السليط أقاربُهْ»

[تفسير القرطبي 11 / 269] .

ونسب هذا الرأي لأبي عبيدة والأخفش وغيرهما . قال أبو عبيدة : «قد تفعل العرب هذا فيظهرون عدد القوم في فعلهم إذا بدءوا بالفعل . قال أبو عمر والهذليّ : «أكلوني البراغيث» بلفظ الجميع في الفعل ، وقد أظهر الفاعلين بعد الفعل» . [مجاز القرآن 2 / 34] .

وجاء في البحر المحيط بعد أن عرض للآراء المختلفة في توجيه رفع (الذين) : «أو على أنه (أي : الذين) فاعل ، والواو في (أسروا) علامة الجمع على لغة أكلوني البراغيث . قاله أبو عبيدة والأخفش وغيرهما . قيل : وهي لغة شاذة ، والصحيح أنها لغة حسنة ، وهي من لغة

أزدشنوءة ، وخرج عليه قوله : «ثم عموا وصمّوا كثير منهم» . وقال شاعرهم :

يلومونني في اشتراء النخيـ
ـل أهلي وكلّهم ألوم»

[البحر المحيط 6 / 297] .

فالألف والواو والياء والنون حروف لحقت الفعل لبيان عدد الفاعل أو نوعه ، والألف والواو خاصة في (يفعلان ، ويفعلون ، هما الألف والواو في (الزيدان) و(الزيدون) لا وظيفة لها في الموضوعين غير الدلالة على التثنية والجمع ، لكنّها في الأفعال للدلالة على عدد الفاعلين .

ومثلها الياء والنون في تفعلين ،وتفعلن ، فالتاء فيهما ضمير المخاطبة ، والياء علامة أن المخاطبة واحدة ، والنون علامة أن الخطاب موجه إلى أكثر من اثنين .

إنّ الذهاب إلى أن الواو أو الألف تكون ضميرا حينا ، وحرفا حينا حكم تصوّره النحاة فألزموا به أنفسهم ، ولا نرانا ملزمين بالأخذ به ، فإذا قيل : قاما الزيدان ، أو الزيدان قاما فلسنا واجدين فرقا بين الجملتين ، فكلتاهما جملة فعلية ، وكلتاهما جملة واحدة فيها إسناد واحد ، فإذا قلنا : قاما الزيدان كنا ننحو نحو الطائيين وبني الحارث بن كعب وأزد شنوءة وكانوا يمثلون ثلاث بيئات لغوية واسعة لا يصحّ تجاهلها ، فقد امتدّ أثرها ، إلى لهجة قريش التي اتخذت لغة نموذجية وحّدت لهجات القبائل المختلفة في لغة عربية موحدة نزل بها القرآن ، وقيل فيها الشعر ، وخطب بها الخطباء ، وتحدث بها فصحاء العرب ، وقد تمثل تأثيرها في اللغة النموذجية بما جاء فيها من شعر وكلام وردت فيهما المطابقة بين الفعل والفاعل في العدد تقدم الفعل أو تأخر . لقد جاء في التنزيل قوله تعالى : «وأسروا النجوَى الذين ظلموا» ، وقوله تعالى : «ثم عموا وصموا كثير منهم» . وقوله تعالى : «لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند الرحمن عهدا» ، فقد جوز الزمخشري أن تكون الواو حرفاً وقال : «يجوز أن تكون علامة للجمع كالتي في (أكلوني البراغيث) ، والفاعل : من اتخذ ، لأنه في معنى الجمع» . [الكشاف 2 / 423 ، 424] .

وبعض الأحاديث ، كالحديث الذي يتناقله النحاة : «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» .

ولغة التخاطب ، فيما حكوا عن أبي عمرو الهذليّ من قوله : أكلوني البراغيث ، وبإضافة لهجة هذيل إلى تلك اللهجات صار لأسلوب المطابقة بين الفعل والفاعل في جميع الحالات فضل تقدير واعتبار لم يصح معه وصف هذه اللغة بالشذوذ .

وما جاء من شعر مرّ بنا أمثلة منه ، وهو كثير .

فإذا قلنا : إن جملة (الزيدان قاما) وجملة (قاما الزيدان) جملة واحدة فيها إسناد واحد ، ومسند إليه واحد ، وهو : (الزيدان) لم نبهرج أسلوبا ، ولا غيّرنا معنى .

وكذلك (الرجال) في قولنا : «الرجال جاءوا» و«جاءوا الرجال» هو الفاعل ، وإنما لحقت الواو الفعل لتحقيق المطابقة في العدد بين الفعل والفاعل .

وتبين مما تقدم أن المطابقة في العدد بين الفعل والفاعل في جميع الحالات أسلوب واسع النطاق في الاستعمال ، وقد اصطنعته أربع بيئات لغوية : بيئة هذيل وبني الحارث بن كعب ، وأزد شنوءة وبيئة طيّئ ، واعتمده كثير من أعلام الدارسين .

فإذا أخذنا بهذه اللغة المعتمدة التي رواها الثقات فقد كنّا أبطلنا في نحو المناطقة قواعد قامت على اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس ، وألغينا وجوها إعرابية متكلفة .

كالوجه القائل : إن (الذين) في قوله تعالى : «وأسروا النجوَى الذين ظلموا» بدلٌ من الواو .